

دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم

نودعكم ربطاً " السؤال المقدم من النواب حليلة قعقور - الياس جرادة
مارك ضو - بولا يعقوبيان - ملحم خلف - نجاه عون صليبا - ميشال الدويهي
إبراهيم منيمنة - سينتيا زرازير - فراس حمدان - وضاح الصادق و ياسين
ياسين بشخص معالي وزير الصحة العامة ، يتعلق ببيان المبالغ التي تدفعها
وزارة الصحة للإستشفاء في المستشفيات كافة و آلية توزيع المبالغ و تحديد
السقف الأعلى لكل مستشفى .

بيروت في : ٥ نيسان ٢٠٢٣

رئيس مجلس النواب

تبيه بري

سؤال موجّه إلى الحكومة اللبنانية بمجموع أعضائها

بواسطة رئيس مجلس النواب

من النواب

ياسين ياسين ، حليلة قعقور ، الياس جرادة ، مارك ضو ، بولا يعقوبيان ، ملحم خلف ، نجاة عون صليبا ، ميشال الدويهي ، ابراهيم منيمنة ، سينتيا زراير ، فراس حمدان ، وضاح الصادق.

الموضوع: سؤال موجّه الى الحكومة اللبنانية بكامل اعضائها . وبشكل خاص وزير الصحة العامة الدكتور فراس الايضى يتعلق ببيان المبالغ التي تدفعها وزارة الصحة للاستشفاء في المستشفيات كافة والية توزيع المبالغ و تحديد السقف الأعلى لكل مستشفى .

حيث أنّه عملاً بالمادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب والتي تأتي تحت الفصل الأول "الأسئلة" من الباب الثالث "الرقابة البرلمانية"، فإنّه يحقّ لنائبٍ أو أكثر توجيه الأسئلة الشفوية أو الخطية إلى الحكومة بمجموعها أو أحد الوزراء،

وحيث أنّ الفقرة الأخيرة من المادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب قد نصّت على أنّ السؤال الخطي يُوجّه بواسطة رئيس المجلس وعلى الحكومة أن تجيب عليه خطياً في مهلة خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ تسليمها السؤال،

وحيث أنّ حق المواطن علينا الحصول على الخدمات الاستشفائية من دون اي استجداء او مزاجية او محسوبة ولان تحصينها عبر الاطر القانونية والعلمية وفق الوقائع العملية واجب على وزير الصحة بشكل خاص وعلى الحكومة بشكل عام .

وبما ان المستشفيات والخدمات المقدمة فيها وعدد الناس الذين يحتاجون لخدمة وزارة الصحة في منطقتهم وكلفة السرير وعدد الأسرة وقدرة المستشفى على تأمين العناية الفائقة والقدرات المالية للمستشفيات تختلف بين مستشفى ومستشفى وبين منطقة واخرى .

وبما ان واقع الحال والازمات الاقتصادية والمعيشية يتطلب زيادة نسبة المستفيدين من اعتمادات الاستشفاء بشكل ملح منعاً لأي معوقات امام المرضى اللبنانيين، فالصحة لا تحتمل اي تأجيل وصحة الوطن من صحة المواطن .وبما ان تحديد السقوف المالية خاضع لحسابات سياسية أو انتخابية وينم على منافع فئوية وشخصية لبعض الخاضعين والمنتفعين والمدعومين .

وبما انه يجب انصاف المستشفيات جميعها واطلاعها على كيفية تحديد كمي تعرف سقوفها المالية التي على اساسها تستقبل المواطنين وتعمل بانتظام .

وبما ان تعرفات الاستشفاء التي تدفع للمستشفيات تتغير من سنة الى سنة لا سيما في السنوات الاخيرة مع انخيار العملة الوطنية وتحويل قسم كبير من المستشفيات للتحديد التعريفات بالدولار الاميركي .

وبناء لما تقدّم،

نتوجّه إلى الحكومة عموماً وإلى وزير الصحة العامة الدكتور فراس ابيض بالسؤال التالي:

1- ما هي الآلية والمعايير العلمية والاجتماعية والقانونية المعتمدة لتحديد السقوف المالية لكل مستشفى وتعديل هذه السقوفات من سنة الى سنة ؟

2- ما هي الاعتمادات المالية التي اقرتها الحكومة وكيفية توزيعها على المستشفيات خلال العشرة سنوات الاخيرة ؟

3- ما هو مقدار الاعتمادات التي تم توزيعها الى المستشفيات والاعتمادات التي لم توزع بعد ؟

4- ما هو عدد المرضى الذين استفادوا من تقديمات وزارة الصحة في السنوات العشرة الاخيرة ؟

متمنين تقديم جوابٍ خطيٍّ على الأسئلة المذكورة في خلال مهلة أقصاها 15 يوماً، عملاً بالنظام الداخلي لمجلس النواب.

وتفضلوا بقبول الاحترام

النائب ياسين ياسين النائبة حليلة قعقور النائب الياس جرادة، النائب طارق ضو

النائبة بولا يعقوبيان النائب ابراهيم منيمنة النائبة سينتيا زرازير النائب فراس حمدان

النائبة نجاة عون صليبا النائب ملحم خلف النائب ميشال الدويهي

النائب وضاح الصادق